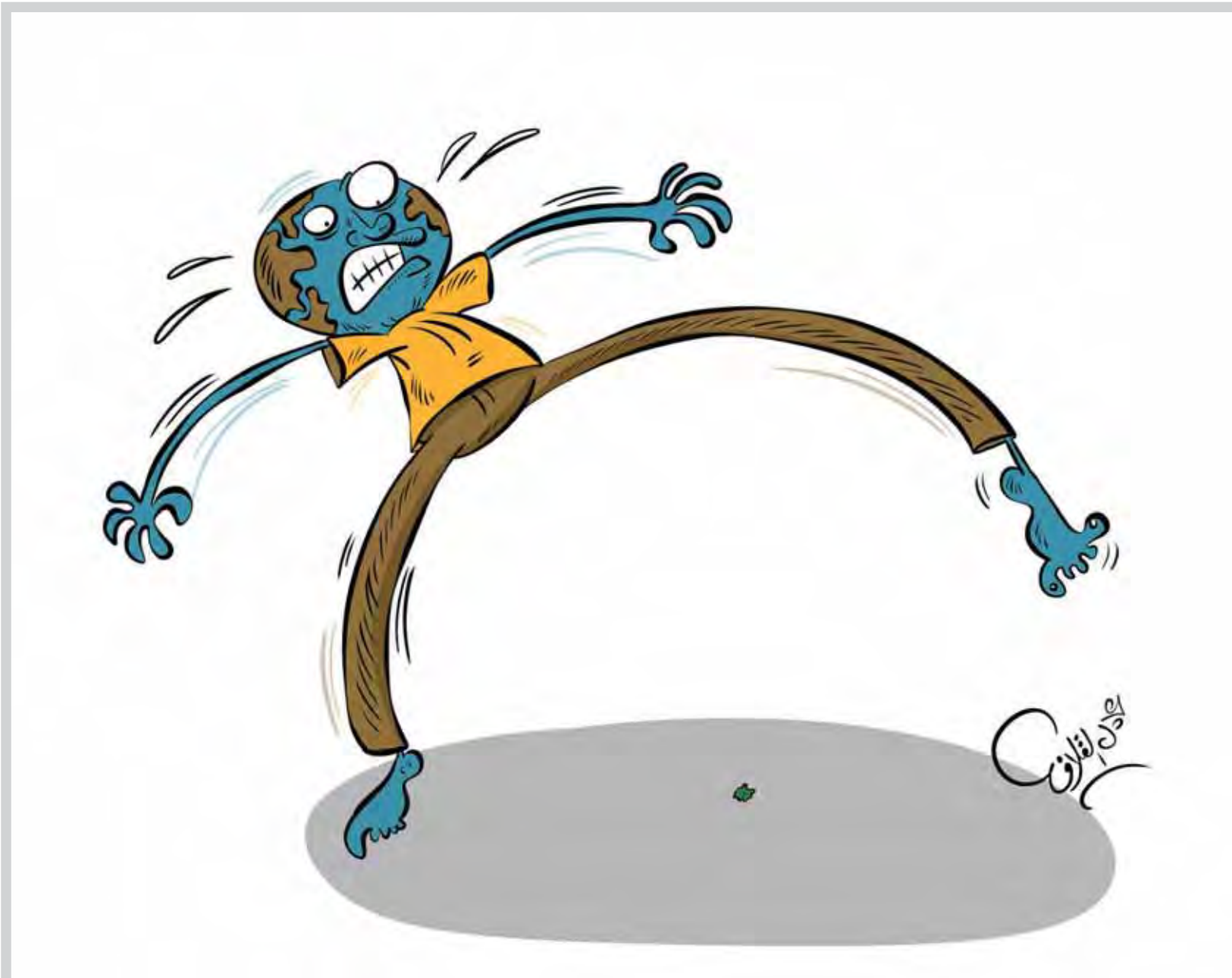

بقايا خيال

يوسف عبدالكريم الزنكوي
yousufzinkawi@hotmail.com

العاشقون الحقيقيون للكويت

خلال الشهرين الماضيين من عمر جائحة فيروس "كورونا" في الكويت، وجولتها العشوائية المفاجئة في مناطق الكويت، أثبت الإعلام الأمني على المستويين، أو على الجبهتين الداخلية والخارجية، أنه من أنشط القنوات الإعلامية الكويتية التي تتابع تطورات الفيروس، وليس غريباً إذا ما قيل إن الإعلام الأمني في وزارة الداخلية يعد من بين أنشط القنوات الإعلامية في الكويت، من منطلق التصاقه المباشر بمختلف أفراد الشعب، وبحكم مهامه الخدمية؛ لهذا يتابع الكويتيون والوافدون على حد سواء الأخبار التي تنشرها وزارة الداخلية حول الأوضاع الأمنية الداخلية أولاً بأول، ليكون الجميع على علم بما يدور حولهم من أحداث، بشفافية متناهية.

من بين الأخبار المتنوعة التي تصل إليّ من هذه المؤسسة الأمنية المتطورة وبشكل يومي، معلومات وأرقام تتعلق بمخالفي حظر التجول من الكويتيين والوافدين يومياً، فقد لفت نظري ونظر كل المتابعين لمثل هذه الأخبار، أن غالبية المخالفين كويتيون، على الرغم من الاعتقاد الذي كان سائداً بين العامة، أن الأمية القانونية منتشرة بين الوافدين أكثر من غيرهم، بسبب الأمية التعليمية، إلا أنه ولغرابة المتناقضات الاجتماعية، اتضح لنا أن ابن البلد هو من يستهتر بقوانين بلده، وليس ذاك الغريب الأديب، وكأن الكويتي أمي قانونياً، ويطبق، للأسف الشديد، مبدأ "حاميها حراميها".

ولأن الشيء بالشيء يذكر، أجد لزاماً أن أقترح على الزملاء من مسؤولي الإعلام الأمني أن يذكروا لنا من هم هؤلاء الكويتيون، الذين استسهلوا العبث بقوانين بلدهم، باستثناء قلة من المخالفين طبعاً، حتى إن كانت هذه القوانين لمصلحتهم في الأساس ولحماية أسرهم وأحبتهم من انتقال العدوى إليهم.

أؤكد هنا أنني لا أريد أن أعرف اسم أي من هؤلاء المخالفين، هذا لا يهمني أبداً، ولكنني أريد أن أعرف مهامهم الوظيفية ومناصبهم، ومكانتهم الاجتماعية، واتجاهاتهم السياسية، هذه المعلومات تكفيني، لأنني أعرف، من خلال مخالفتهم لأبسط القوانين، درجة عشقهم لهذا الوطن، ولهذا أتوقع أن يكونوا من فئة المتنفذين، كما أتوقع أنهم ينتمون إلى جماعة التنفيس عن حبهم للكويت بالكلام وبالأغاني فقط.

أما البسطاء من أمثالنا الذين يقبعون كالأرامل بين الجدران الأربعة منذ أكثر من شهرين، ولم يتململوا، فهم الذين يعشقون تراب هذا البلد، وهم الذين يكتفون بالتنفيس عن حبهم حتى لغبار هذه الأرض بالكد والعمل، ليس من أجل تلك الحفنة من الدنانير الشهرية التي نسد بها رمقنا، لكي يحسبنا الناس أننا أغنياء من التعفف والاكتفاء بتلك الدنانير، ولكن من أجل أن يرتقي هذا الوطن سلالم المجد، ومن أجل أن نرى هذا البلد، بمن فيه من ناس أوفياء ومخلصين، سعيداً، وهانئاً، وآمناً.. هذا، وببساطة شديدة، هو حلمنا نحن البسطاء.

لهذا السبب نمكث أثناء حظر التجول في بيوتنا، ورب الكعبة ليس خوفاً من القانون، ولكن لتخفيف العبء على رجال الأمن الذين يواصلون الليل بالنهار بعيداً عن أهلهم وأحبائهم، لنسعد نحن بالأمن والأمان، ونحن البسطاء فقط نحترم القوانين، وبخاصة في هذه الأيام، التي تزايدت فيها الإصابات بفيروس "كورونا"، ووالله العظيم ليس خوفاً من عقاب القانون، بل لتخفيف العبء على أبنائنا الأطباء والممرضين الأبطال المتصدين بصدورهم في الصفوف الأمامية لهذا الفيروس اللعين، ومعهم المتطوعون لمساعدة هذا الطاقم الطبي المكون من الكويتي والمصري واللبناني وغيرهم من العرب ومن مختلف الجنسيات الأجنبية.

لهذا كله نتمنى من الزملاء في إدارة الإعلام الأمني بوزارة الداخلية، وعلى رأسهم الأخ العزيز العميد توحيد الكندري، أن ينشروا مثل هذه المعلومات لكي نعرف من هم العاشقون الحقيقيون للكويت الحبيبة، وكيف يعبر الكويتيون عن حبهم الدفين لهذا الوطن حتى وهم مسجونون في بيوتهم، فهل تتحقق لنا هذه الأمنية؟

إعلامي كويتي

جرة قلم

سعود عبد العزيز العطار

من يتحمَّل أخطاء الحكومة؟

لا يخفى على الجميع أن الحكمة هي مزيج من التجارب والخبرات والمعرفة تؤدي إلى القدرة على حسن التصرف في المواقف بكل واقعية لتخطي الصعاب والعقبات، وهي بلا شك عكس الحماقة التي تدل على الطيش والتهور والتخبط، واتخاذ القرارات العشوائية المتناقضة، وذلك لغياب العقل والفهم والبصيرة وصدق من قال: "لكل داء دواء يستطب به، إلا الحماقة أعيت من يداويها".

إذن فمن المعيب أن نقول إن وباء "كورونا" أيقظ الحكومة من غفلتها، وكشفت المستور، فالفساد المستشري عندنا كالشمس لا يغطيها الغربال، والواسطة تنخر في هذا المجتمع وعلى عينك يا تاجر، بسبب تلك المحاباة البغيضة.

أما عن مشكلة التركيبة السكانية فحدث ولا حرج، فهي ظاهرة للعيان وفي كل مكان، والجميع منذ سنوات يحذرون من عواقبها الوخيمة، ومن آثارها التي ستقلب الموازيين رأساً على عقب في يوم ما، ولأنها ككرة الثلج تتدحرج ولا بد من إيقافها قبل أن تكبر، وتقع على رؤوسنا، لكن لا حياة لمن تنادي، حتى جاء هذا اليوم الذي معه لا نستطيع أن ننكر، أو نتهرب، أو أن ندفن رؤوسنا في الرمال، ونتغافل عما جنيناه بحق الوطن والمواطن بسبب تلك الأعداد الرهيبة من العمالة الهامشية المخالفة في كل شيء.

ها نحن اليوم نتحمل وندفع فاتورة أخطاء الحكومة وقراراتها، وكأننا أصبحنا غرباء في وطننا بكثرة هذه الأعداد البشرية المخالفة للقانون، التي أدت إلى رتفاع عدد المصابين بالوباء، وجعلتنا نعيش في حظر شامل، وقد كلفت ذلك، ويكلف الحكومة الملايين بإيواء المخالفين، اضافة الى عزل منطقتي جليب الشيوخ والمهبولة فيهما مواطنون ومقيمون بصورة قانونية لا ذنب لهم ولا قوة، اضافة الى الازدحام في كل مكان والوقوف في طوابير بالساعات للحصول على المواد الغذائية، وانتظار مواعيد العلاج، وهذا كله تتحمل الحكومة مسؤوليته.

آخر كلام

شكر الناس لا يجب أن يكون من أجل المداراة والمحاباة، أو بغرض المصالح الشخصية، بل يجب أن يقدم الشكر لمن يستحق ذلك لجهدهم المميزة وعطاءاته اللامحدود لوجه الله سبحانه وتعالى، لأن ديننا الحنيف حثنا على ذلك، ورسولنا المصطفى "صلى الله عليه وآله وسلم" يقول: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، والشكر هو التقدير والاحترام والاعتراف بالفضل لأهل الفضل، وهم كثر بلا شك في حياتنا ممن يستحقون ذلك، بدءا من شكر الوالدين والوطن، وكل من لهم الفضل علينا بالتعليم والصحة والأمن، وفي كل مناحي مسيرتنا الحياتية.

والله خير الحافظين.

كاتب كويتي

وقفة

عبدالنبي الشعلة

أزمة العمالة الوافدة... (4من 4)

المحور الرابع يتطلب مراجعة توجهاتنا الإنشائية والعمرانية المكلفة، وتحديد ما إذا بقيت لدينا الطاقة أو القدرة أو الرغبة أو الحاجة إلى تشييد المزيد من أعلى الأبراج وأعرض الطرقات، وأكبر وأضخم مراكز التسوق، وغيرها من الأفكار والمشاريع التي يتكلف إنشاؤها وإدارتها وصيانتها الكثير من الأموال والأيدي العاملة، فقد جاءت الآن مرحلة التريث والترشيد والغربلة والمحافظة على المنجزات والمكتسبات.

في الحقيقة، سبق لبعض الخليجيين، ومنذ بداية مراحل الطفرات النفطية أن تحفظوا على الحماسة والاندفاع الذي شهدته منطقتنا خلال العقود الأربعة الماضية لتنفيذ مشاريع أضخم وأكثر وأكبر من طاقتنا ومن حاجتنا، وتساءلوا عن الحكمة أو السبب في عدم قيامنا بتحديد حجم المشاريع اللازمة لنا،التي تفي باحتياجاتنا، ونحن دول، مجتمعات صغيرة لا تحتاج إلى كل تلك الهرولة واللهث الذي وضعنا أنفسنا بسببه في هذا المأزق.

حاولنا الإجابة عن مثل هذه التساؤلات في أحد لقاءاتنا السابقة، وللمزيد دعونا نعود إلى سنة 1997 عندما قمت بزيارة لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة بصفتي رئيسًا لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون الخليجي في دورته الثالثة عشرة، وذلك بدعوة من وزير العمل والشؤون الاجتماعية الإماراتي آنذاك معالي الأخ العزيز سيف بن علي الجروان، وقد رافقني في تلك الزيارة أخي وزميلي السيد صباح سالم الدوسري وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، الذي كان وقتها مديرًا لمكتب الوزير بالإضافة إلى عدد من المهام والمسؤوليات التي كان يضطلع بها، وكان من ضمن برنامج الزيارة التشرف بلقاء المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، في مقر الرئاسة في أبوظبي، ومن بين ما قاله سموه في اللقاء حول هذا الموضوع "إن من الكياسة والحصافة والحكمة أن ننفق بسخاء في هذه المرحلة ما نحصل عليه من مداخيل نفطية وفوائض مالية لإسعاد ورفاهية شعوبنا في أسرع وقت ممكن، بدلا من أن نبقي على هذه الأموال والفوائض مكدسة في خزائننا وحساباتنا المصرفية، لأن الدول الطامعة لن تسمح لنا بذلك، وقد تخلق لنا مشاكل وحروباً ومواجهات مع جيراننا تضطرنا إلى انفاق كل ما نملك في شراء المزيد من الأسلحة والذخائر منهم"، وكان رحمه الله، كما عُرف عنه مصيبًا ومحقًا فيما قاله، فلم يكن في ذلك الوقت ثمة خيار أرجح وأفضل.

أما المحور الخامس الذي على فريق العمل المقترح النظر إليه بأقصى الجدية، فهو السعي لإدخال المزيد من الوسائل التكنولوجية الحديثة في عمليات الانتاج وتوفير الخدمات حتى تقل وتتقلص الحاجة إلى الأيدي العاملة المستوردة.

سادس المحاور هو في رأينا من أهمها، وهو ضمان القيام بتصحيح الأوضاع المعيشية والانسانية للأيدي العاملة الوافدة، وبخاصة الشرائح الدنيا منها، والحرص على تطبيق القوانين الخليجية والمعايير الدولية المتعلقة بتوفير المقومات الأساسية للحياة لهم، وتكفينا الإشارة إلى الحالة المزرية لمرافق السكن التي يوفرها بعض أصحاب الأعمال والمقاولين لإيواء عمالهم من الوافدين ومستواها المتدني الذي يفتقر إلى أبسط المتطلبات الصحية، ما يجعلها في بعض الحالات أقرب إلى الحظائر والاسطبلات، التي تحولت الآن إلى بور ومفارخ لتفشي جائحة "كورونا" وانتشارها في مجتمعاتنا.

المحور السابع يقتضي معالجة موضوع التسرب المالي النقدي المشروع من أسواق واقتصادات دول مجلس التعاون على شكل تحويلات شهرية منتظمة لمداخيل ومدخرات العمالة الوافدة إلى خزائن الدول المصدرة لها، والبالغة في مجموعها 122 مليار دولار سنويًا، حسب التقارير الدولية المعتبرة، والسعي إلى استقطاب وتوطين وإدارة هذه المليارات، عن طريق تشجيع وإقناع أصحابها بتوظيفها واستثمارها في الاقتصاد الخليجي باستحداث وتأسيس قنوات وصناديق ومحافظ وسندات وبرامج استثمارية مخصصة لهذا الغرض، وتكون جاذبة ومجزية ومحمية بقدر الإمكان، وكفيلة بنيل ثقة المستثمرين واطمئنانهم واستمراريتهم حتى بعد عودتهم إلى أوطانهم، مع عدم الالتفات إطلاقًا إلى أي اقتراح بهذا الشأن يدعو إلى التدخل أو إلى تقنين ووضع القيود والمعوقات الإجرائية التي من شأنها أن تعوق عملية تحويل هذه الأموال من قبل أصحابها، لأن ذلك سيكون بمثابة التفريط والمساس بنهجنا الاقتصادي الحر الذي يتيح ويصون حرية الانسياب المشروع لرؤوس الاموال.

المحور الثامن هو تبني ووضع خطط قصيرة ومتوسطة وبعيدة الأمد، تنفذ تدريجيا وعلى مراحل زمنية؛ لضمان عودة الفائض عن حاجتنا من هذه العمالة إلى أوطانها، آخذين في الحسبان الجوانب والعوامل الإنسانية والأخلاقية والاعتبارات العملية والقانونية. وقد نصل ونضطر في مرحلة من المراحل إلى التشجيع والتحفيز ودفع التعويض المادي لمن يوافق منهم على العودة إلى وطنه، وعلينا أن لا نستبعد إمكانية توطين عدد كبير منهم طوعًا أو قسرًا، ومن الأفضل أن نختار الخيار الطوعي، بحيث نتمكن من التقاط وإدماج أفضل القدرات والخبرات منهم ضمن كوادرنا الوطنية.

نرجو الله العلي القدير أن يوفقنا جميعًا لما فيه الخير والصلاح لأوطاننا العزيزة الغالية.

وزير العمل البحريني السابق

حوارات

د. خالد عايد الجنفاوي
@DrAljenfawi

أُمَّةُ المُماحكة

يصعب أحياناً التعميم على الشعوب والأمم، ونعت سلوكياتها اليومية الاعتيادية بصفات عامة، ولكن أحياناً يصح ويصدق وصف الأمة بصفة عامة لدرجة تُصبح العلامة الفارقة في هويتها وثقافتها وسلوكياتها العامة، ومن أكثر الصفات السلبية التي يمكن أن تتصف بها أمة بأكملها هي صفة المماحكة، ولا سيما غلبة المماحكة اللفظية على أغلب جوانب الحياة اليومية في الأمة المضطربة، فبالاضافة إلى كونها تشير إلى استعمال الالفاظ نفسها بمعان مختلفة بهدف اطالة الجدل، والاستمتاع الغريب في مشاكسة الآخرين، وتجريدهم من حقوقهم الاساسية كحرية الرأي والتعبير، فمرض المماحكة يشير أيضاً لأمراض فكرية وثقافية وسلوكية تصاب بها بعض الامم، ومن علامات وأعراض الاصابة بمرض المماحكة ما يلي:

- تفتقد أمة المماحكة ثقافة حرية الرأي والتعبير في الحياة الخاصة والعامة.
- تنتشر في أمة المماحكة سلوكيات فرض الوصاية الفكرية والاخلاقية والنفسية على الآخرين.
- يندر وجود ثقافة أو سلوكيات الفردية والحرية الشخصية في أمة الجدل والمماحكة، إذ لا يحق للفرد أن يستمتع بحرياته الفطرية في أمة أو مجتمع المماحكة.
- تنتشر أيديولوجيات القبلية والطائفية والفئوية النخبوية في أمة المماحكة، وتختفي فيها روح المجتمع الواحد.
- يرتكز جانب كبير من السلوكيات اليومية في أمة المماحكة على التنافس السلبي، والسعي المرضي لتدمير الآخر المختلف عن الاغلبية أو عن الاقلية المؤثرة في المجتمع.
- يكثر عدد الظواهر الصوتية الضوضائية في الحياة الخاصة والعامة في أمة المماحكة.
- ليس بالضرورة أن توجد علاقة مباشرة بين اللفظ ومعناه في الحياة اليومية في أمة المماحكة، فما هم مهم في هذا السياق هو مواصلة إصدار الاصوات وغياب الحوار العاقل بين أعضاء المجتمع.
- ديوان أمة المماحكة هو الشعر الهياطي والمليء بأكاذيب المدح وبالسرقات الادبية وبالاستعارات المتناقضة.
- لا كرامة للإنسان الحكيم في أمة المماحكة.
- يكثر الكذب والتدليس في أمة المماحكة.
- تنتشر في أمة المماحكة أساليب تربوية متخلفة ترتكز على التلقين ومقت التفكير الحر.
- أطول شيء في أمة المماحكة هو اللسان، وأقصر ما فيها هو قصر النظر والبصيرة.
- يكثر الهذر والنميمة في أمة المماحكة.
- ديدن أمة المماحكة هو خنق الحرية.

كاتب كويتي

شفافيات

د. حمود الحطاب
shfafya50@gmail.com

يجب أن تعود الكويت كويتية

لم تكن هناك خطة منظمة لاحتلال الكويت إدارياً في ستينات القرن الماضي من قبل إحدى الجنسيات العربية لكنها اصبحت حقيقة مرة بعد ذلك؛ ومع مرور الزمن زادت اعداد هذه الجنسية لاسباب متعددة، داخلية وخارجية؛ ونافست كل الجنسيات العربية الأخرى، بل وضيقت عليها وضيقت حتى على المواطنين الكويتيين فرص العمل في بلادهم ووفق مؤهلاتهم؛ فأصبح المواطن، الاب والابن والحفيد ينتظرون الاشهر والسنوات ولا يجدون وظيفة في بلدهم لدرجة اضطرت بعض الكوادر الكويتية المؤهلة، كالأطباء وغيرهم للبحث عن وظيفة تناسبهم في بعض دول "مجلس التعاون" الخليجي.

بدأ هذا الاحتلال الاداري، بعد زوال احتلال العراق للكويت مباشرة وأخذ يزداد ويتوسع كل يوم.

شخصيا، أنا حاصل على ستة مؤهلات علمية من جامعات رسمية دولية معروفة، بينها مؤهلات عليا بعد الليسانس؛ دبلومات تأهيلية للتخصص وماجستير، ودكتوراه حاصل عليها بامتياز مع مرتبة الشرف الاولى، قضيت في الحصول عليها سنوات عمري وشبابي عندما اضطررت للاستقالة من عملي في وزارة التربية في بلدي للمضايقات التي تعرضت لها اثر نقدي المستمر لأوضاع التعليم السيئة؛ وقررت البحث عن وظيفة اخدم فيها بلدي وتخصصي بعد التقاعد مباشرة، وسجلت في إحدى الشركات التي توظف بزعمها فلم احصل على وظيفة، فقررت السفر في سبتمبر الفين وواحد إلى الإمارات العربية المتحدة للعمل في جامعاتها هناك لاخدم علمية العلم والتخصص، و"لفيت" انا وولدي الصغير وقتها الذي اخذته يرافقني ويؤنسني على جامعات اماراتية عدة، منها حتى وزارة التربية فيها؛ ولي فيها أصدقاء قياديون؛ فلم أجد قبولا هناك؛ فقد كانت المقاعد الوظيفية ممتلئة بموظفيها؛ وعدت للكويت من دون الحصول على عمل.

حرمت على نفسي القعود في المنزل بالتقاعد، صرفت عليّ بلدي ما صرفت لأخدمها؛ وصرفت على نفسي ما صرفت لنيل اعلى الشهادات العلمية، فلا يجوز ابدا لي ولأمثالي التقاعد في البيوت، بل يجب عليّ العمل بالعلم والى أن أموت.

ولما التقيت بالمصادفة مع العم المحترم محمد المرشد، العضو السابق القدير في مجلس الأمة، قابلته في جمعية "الخالدية" مصادفة، فسألني: "وينك الحين"؟ فحكيت له حكايتي في البحث عن وظيفة في الخليج العربي بعد تركي الوزارة وحيث تعذر علي الحصول على وظيفة في بلدي الكويت بعد التقاعد اخدم فيها في مجال تخصصي، فنكس العم محمد المرشد رأسه بحزن عميق وتأثر وكان ترك عضوية مجلس الأمة ذلك الوقت وكادت دمعة تنزل من عينه، وقال بصوت كله الم وحسرة: "وصلنا لها الدرجة".

الكويت كما بدت الأمور واضحة، احتلت اداريا وبشكل شبه كامل، كما يرى كل ذي عقل، بشكل يتعذر تصديقه؛ وتم استنزاف خيرات البلاد عبر مليارات التحويلات المالية ما جعل الكويت في تنميتها تبرك بروك البعير، ومرافقها وموسساتها تستهلك، وحتى مقابرها تمتلئ قبل اوانها، وقد لا يجد المواطن يوما قبرا يدفن فيه، كما ذكر مسؤول في البلدية يوما. فهل فاقت الكويت واستيقظت قبل فوات الاوان رغم أنها كانت ترى وتسمع الاحتلال، وترى آثاره كل يوم، وما من موقف لمد هذا الاحتلال الناعم، فهل ستصحح الكويت وضعها الاداري الذي شرع التشريعات القانونية لبقاء الخلل وديمومته فيها للابد، فيما لم يفعله العراق المحتل للكويت؟

لا مجاملة فيما يجب قول الحق فيه، وانا كما قلت لكم كاتب حر سأدوس حتى على قلبي الباكي الحزين لاكتب الحق، ولن اموت أخرس... والا فلتخرس الألسن الجبانة والقلوب الضعيفة المريضة.

كاتب كويتي